



التطبيع والتحالف مع "إسرائيل": تعميم النكبة

(موقف من التطبيع)

كانون الثاني/ يناير 2021

لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخميس (العاشر من ديسمبر/كانون الأول 2020) أن المغرب تعهّد بتطبيع علاقاته مع "إسرائيل"، لينضم لثلاث دول عربية هي الإمارات والبحرين والسودان أبرمت اتفاقيات مماثلة مع "إسرائيل" خلال الشهور الأربعة الماضية.

بموجب هذا الاتفاق سيقوم المغرب بإعادة فتح مكاتب الاتصال في الرباط وتل أبيب، ويرفع درجة علاقاته الدبلوماسية مع "إسرائيل" وصولاً لعلاقات دبلوماسية كاملة وتبادل للسفراء وفتح سفارات، ويسمح بعبور ووصول الرحلات منها و إليها، كما سيرفع الطرفان درجة التعاون الاقتصادي بينهما.

تعالج هذه الورقة، مسار التطبيع/ التحالف، الذي قاده الإدارة الأمريكية، بين عدد من حكومات الدول العربية والاحتلال الإسرائيلي، بوصفه جزءاً من مسعى لتصفية الحقوق الفلسطينية كما أظهرت مواقف معلنة للإدارة الأمريكية، وتفصيل الخطة الأمريكية للتسوية في الشرق الأوسط المعروفة بـ"صفقة القرن"، وكذلك اعتبار هذا المسار مصدراً لإنتاج مخاطر شتى على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، كما أنها جزء من سياق يهدد حقوق وحرية

الأفراد والشعوب في المنطقة، ويسهم في خلق ظروف استدامة وتعميق لعوامل الاستبداد وأشكال وممارسات القهر، ودعمها بمنظومة من التحالفات التي تعيد تشكيل ملامح هذه المنطقة وفقاً لهذه التوجهات بكل ما تحمله من تجاوز للحد الأدنى من شروط الحياة الإنسانية الكريمة، ومتطلبات تقدم وازدهار شعوب المنطقة.

التطبيع كحاضنة لتصفية الحقوق الفلسطينية

تراجع الموقف العربي الرسمي من تبني مقاطعة "إسرائيل" كجزء من تبني استراتيجية ترفض إقامة "إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، إلى تبني المبادرة العربية التي قدمت مجموعة من الشروط من بينها انسحاب إسرائيل¹ من أراضي الدول العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ كشرط للتطبيع معها¹ وذلك في عام 2002، ومن ذلك الوقت باتت المعادلة أن التطبيع العربي مع "إسرائيل" لن يحدث إلا بعد إيجاد حل للقضية الفلسطينية وفقاً لمبادرة السلام العربية.

¹ حملت المبادرة نصاً إشكالياً فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين متحدثة عن "حل عادل لقضية اللاجئين" على أساس قرارات الشرعية الدولية، وليس تنفيذ القرارات الفاضية بعودتهم وتعويضهم.

جاء التطبيع العربي مع "إسرائيل" بموجته الحالية كعنوان لجملة من التحولات فيما يتعلق بموقف الدول العربية المطبوعة من الحقوق الفلسطينية، لم تقتصر على كون هذه الدول لم تلتزم بـ "مبادرة السلام العربية" وشروطها، ولكن أيضاً لكون تطبيعها مع "إسرائيل" جاء كجزء من خطة أمريكية معلنة لتجاوز حقوق الفلسطينيين وتصفية قضيتهم، وكجهد موجه لفرض وضع نهائي تشطب بموجبه إمكانية قيام دولة فلسطينية، ويحرم اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة، وقد سبق ذلك إجراءات أمريكية متتابة استهدفت حرمان اللاجئين الفلسطينيين من الاعتراف الدولي والأممي بهم كلاجئين، وتقويض "أونروا" المسؤولة عن إغاثتهم وتشغيلهم، بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر على وجودهم وليس حقوقهم فحسب.

تعدد الهيمنة الاستعمارية

العنصر الأكثر خطورة فيما يتعلق بالتطبيع العربي مع "إسرائيل" لا يتعلق بالفلسطينيين بشكل مباشر، بل بطبيعة التحالف بين المشروع الصهيوني وهذه الحكومات الاستبدادية في العالم العربي، والتي اختارت أن تنخرط في تحالف مع هذا الكيان الاستعماري التوسعي، بأغراض عدة أبرزها الحفاظ

على موقعها في الحكم، والدخول في ترتيبات لبناء منظومة أمنية وعسكرية إقليمية مشتركة، تهيمن على المنطقة وتتولى حماية المصالح والأجندات المطلوبة أمريكياً فيها، وهو ما اختير له عنوان "ناتو شرق أوسطي" في تعبيرات مختلفة صدرت عن جهات في الإدارة الأمريكية.

الخيار كان دعم هذه النظم في مواجهة أي محاولة لتغييرها داخلياً، وكذلك بناء منظومة للدعم المتبادل بينها وبين "إسرائيل" في مواجهة أي أطراف أخرى في المنطقة، وما شمله هذا الخيار يتجاوز بكثير مفهوم التطبيع والعلاقات المتبادلة بين الدول وحتى مفهوم التحالف لمصلحة مفهوم آخر وهو علاقات الهيمنة والتبعية، فما تم تبنيه كقاعدة لهذه العلاقات ليس موقف وسط أو حلاً توافقياً، بل موقف ورؤى وخطاب الحكومة الإسرائيلية.

إن استدخال الرؤى الأمنية الإسرائيلية المعادية لشعوب المنطقة، كعامل مهيم في السياسات الداخلية للدول العربية يعني امتداد مساحة الهيمنة الاستعمارية لتشمل هذه الدول، وإيقاع مزيد من مجموع سكان هذه المنطقة من العالم تحت هيمنة هذه الأجندات والرؤى والمفاهيم الأمنية، وبما

يؤسس لنمط جديد من التحكم في حياة هذه الشعوب، وإغلاق آفاق التغيير الممكنة.

قمع الحرية و تصدير نموذج القهر

تشاركت "إسرائيل" و النظم العربية التي اختارت التطبيع والتحالف معها، المخاوف مما قد يحمله حراك الشعوب العربية، وما قد يمثله تمكن هذه الشعوب من المشاركة الحقيقية في صنع السياسات، وأظهرت إشارات واضحة منذ عام ٢٠١١ استعدادها للعمل ضد التوجهات التي عبرت عنها الشعوب.

هذا التشخيص قاد لمساهمة نشطة في التحركات الداعمة لاستعادة نظم الاستبداد و قمع التحركات الشعبية. وشمل سياسات نشطة لدعم وتمويل انقلابات و قوى سياسية وعسكرية عملت تحت هذه الرؤية.

بشكل عام عملت هذه الأطراف بشكل مشترك، فبينما وفرت الدول الخليجية الدعم المالي، قدمت "إسرائيل" علاقاتها مع الولايات المتحدة كمدخل لتوفير غطاء سياسي للنظم القمعية التي تتحالف معها، وعلى

غرار الصفقة المعلنة مع الجنرالات في السودان، كانت هناك صفقات عدة سمحت ببقاء وحماية نظم عربية عدة.

فيما تتجه هذه التحالفات للهيمنة الشاملة على المنطقة، وصناعة بيئة معادية للحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، بكل ما يعنيه ذلك من تعميم لنموذج الاستبداد الذي تتبناه هذه الدول، وقيم القمع والتطهير العرقي والهندسة الديموغرافية التي تتبناها "إسرائيل"، مستندة بذلك لهذا التحالف السياسي / الأمني / العسكري.

خلاصة

إن تعميم أهداف المشروع الصهيوني الاستعمارية، والسماح لها بالهيمنة وإدارة ممارسات وسياسات نظم الاستبداد والقمع العربية، يعني فعلياً خلق البيئة الأسوأ والأكثر عداء لوجود اللاجئين الفلسطينيين، والشروع فعلياً في ملاحقة نشطة لوجوده.

بينما يكمن الجانب الأكثر سوءاً في هذه المعادلة، في ما ستعنيه بالنسبة لشعوب المنطقة، من تمديد لمساحة القهر وسياسات التطويع للشعوب والردع لتطلعاتها نحو الحقوق الطبيعية، فهذه التحالفات لم تأت فعلاً ضمن

مشروع لإشاعة السلام في المنطقة، بل بالأساس ضمن مشروع شن حرب إخضاع تستهدف الشعوب، وتقود لبناء سلسلة لا متناهية من خلايا القمع تتخذ مسمى الحكومات في كل من بلدان المنطقة، إخضاع تلك الدول التي ترفض تبني هذا النموذج.

تتجاوز هذه المخاطر بالفعل قضية اللاجئ الفلسطيني بمعناها المحدد تقنياً، لتتصل أكثر بمعناها الإنساني، فقضية ومأساة اللجوء لم تنتج إلا بفعل إرادة القمع والتطويع ذات الاهداف العنصرية، والتي نفذت مشروع التهجير الكبير للفلسطينيين، واجتماع هذه الأدوات على هذا النطاق الواسع لن ينتج إلا مشاريع ومآسي مشابهة.